

مشروع تقرير حول ريادة الأعمال الشبابية في منطقة البحر المتوسط

أعدّ مشروع التقرير هذا "دومينيكو غامباكورتا"، عضو سابق في الجمعية الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية والمقرر الحالي، و"أولجيرد جيبيلويز" (رئيس منطقة ويستبوميرانيا، بولندا). الذي تم اعتماده في جلسة الانعقاد العاشرة للجمعية الإقليمية والمحلية المنعقدة في إشبيلية في فبراير 2019.

● مقدمة

على الرغم من أن 60% من السكان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط دون سن الثلاثين، إلا أن معدل البطالة بين الشباب من بين أعلى المعدلات في العالم¹. وهذا يعني أن الشباب دون سن الثلاثين غالبًا ما يعيشون في ظروف اقتصادية متردية، والتي تفاقت نتيجة تدني الأجور وانخفاض الحراك الاجتماعي. وتظل الحاجة إلى ضمان فرص عمل مستدامة ومتكافئة للشباب عنصرًا لا غنى عنه في استراتيجيات النمو الاقتصادي، ولا سيما في بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط. إن تعزيز دعم ريادة الأعمال الشبابية، ولا سيما على المستوى المحلي، طريقة ممكنة لحل المشاكل الإقليمية بفاعلية من خلال تعزيز التنمية المستدامة، والتي يمكن أيضًا أن تساعد في تقليل العوامل الدافعة للهجرة وكذلك لتعزيز الانضمام الاقتصادي والاجتماعي للشباب.

في نطاق دول الاتحاد الأوروبي، يأتي تعزيز النمو الذكي من خلال دعم ريادة الأعمال الابتكارية الشبابية كأحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية أوروبا 2020. ومع ذلك، لا تزال هناك مشكلات خطيرة في المنطقة: بداية بنقص فرص التعليم والتدريب الريادي لنشر ثقافة الريادة عند الطلاب، علاوة على برامج التدريب الريادي. تقف هذه المشاكل بجانب غيرها من الصعوبات التي تحول حول تأسيس شركات مربحة من قبل الشباب.

ولذلك فإن نقص السياسات المتعلقة بريادة الأعمال الشبابية مسألة متعددة السبلات، حيث نشأت عن أربعة عوامل متداخلة. أولاً، تفتقر المنطقة إلى برامج تعليمية لتدريب رواد أعمال جدد ودعم انتشار ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التدريب المهني ليست منتشرة. ونتيجة لذلك، لا يمتلك الشباب المهارات اللازمة لبدء عمل تجاري أو الابتكار لتنمية أعمالهم الخاصة. ثانيًا، ينبغي دعم ريادة الأعمال الشبابية بوجود إدارة عمومية قادرة على توفير المعلومات والخدمات بطريقة سريعة وفعالة. ومع ذلك، كثيرًا ما يضطر الشباب رواد الأعمال في جهاتهم إلى التعامل مع الطابع المركزي المفرط للبرامج في ظل تطلعهم إلى عالم الأعمال ومع نقص الخدمات المحلية المتوفرة لهم. وتتمثل الصعوبة الثالثة في الوصول إلى الائتمان، والذي لا يزال يشكل مشكلة كبيرة نظرًا لأن رواد الأعمال الشباب لا تتاح لهم في الغالب الفرصة لتمويل مشاريع ريادة الأعمال الخاصة بهم.

عيب خطير يتعلق بالافتقار إلى اللامركزية في سياسات التوظيف وسوق العمل. في العديد من البلدان، تقع سياسات التنمية المحلية والتدريب المهني حصراً ضمن اختصاص الحكومات المركزية. ونتيجة لذلك، فإن الهيئات المحلية والإقليمية ليس لها رأي في مبادرات دعم ريادة الأعمال ولا يمكنها الترويج لبرامج محددة لمجتمعاتها. وهذا له آثار سلبية على التركيبة السكانية الإقليمية أيضاً: عدم تلبية احتياجات المنتج الاقتصادي المحلي وتزايد الهجرة الداخلية وهجرة الكفاءات باستمرار، وذلك دون بذل معالجة فعّالة.

ومع ذلك، وفي الساحتين السياسية والمالية، هناك العديد من الأدوات والإمكانيات-لإيجاد حلول لمشاكل ريادة الأعمال الشبابية على السواحل الجنوبية والشرقية من البحر الأبيض المتوسط. وفيما يتعلق بالجوانب المالية، تندمج البلدان الشريكة في أطر سياسات مختلفة فعلى سبيل المثال، هناك دول مرشحة تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل البوسنة والهرسك وألبانيا والجبل الأسود، والتي تمتلك آليات مرحلة ما قبل الانضمام (IPA II) المتاحة لها. يمكن استخدام هذه الأدوات لتحسين التنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات. وهناك أيضاً بلدان المغرب العربي والشرق الأدنى، والتي لها إمكانيات الوصول إلى أدوات مثل الآلية الأوروبية للجوار (ENI). وبالإضافة إلى هذه التمويلات، تُموّل الدول الأعضاء العديد من المشاريع فردياً (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي في ألمانيا، والوكالة الفرنسية للتنمية في فرنسا، ووكالة التعاون والتنمية الإيطالية في إيطاليا، وإلخ).

● الهدف

يتمثل الهدف من هذا التقرير في النظر في الخيارات الخاصة بتدابير ريادة الأعمال الشبابية من منظور السلطات المحلية والإقليمية والدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم رواد الأعمال الشباب في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى ذلك، سيقتراح هذا التقرير المبادرات والإصلاحات الممكنة للمنظمات الدولية والحكومات المركزية بغية تعزيز البرامج الحالية في مجالات مثل التدريب المهني والتماسك الإقليمي والدعم المالي للشركات.

● التوصيات

تدعو الجمعية العامة والإقليمية والمحلية الأورومتوسطية المنظمات الحكومية والدولية؛ ولا سيما الاتحاد الأوروبي، والاتحاد من أجل المتوسط، والأمم المتحدة إلى:

¹ تقرير حول ريادة الأعمال الشبابية في البلدان الشريكة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ص (2018) 3.

- (1) الاعتراف بريادة الأعمال الشبابية كعامل رئيسي في التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط. وعلى وجه الخصوص، ينبغي الإشارة أيضًا إلى الفوائد التي يمكن أن تحدثها الزيادة المحتملة في عدد الشباب رواد الأعمال في مجالات أخرى، مثل السياسات الاجتماعية وتفادي هجرة الكفاءات والتصدي للبطالة؛
- (2) تسهيل إعداد مبادرات حول الأعمال والتدريب المهني على المستوى المحلي. ينبغي إطلاق وتعزيز البرامج التي تتيح الفرصة للحصول على الأعمال الأساسية والمهارات الأخرى اللازمة لإنشاء شركة ولضمان قدرتها على المنافسة في السوق والتغلب على الإخفاق المحتمل لهاته المبادرة ؛
- (3) توسيع ودعم نطاق البرامج لدعم ريادة الأعمال الشبابية، مثل MedUP! و Med4jobs و "المجتمع التالي" بغرض تعزيز الابتكار والتنمية الاقتصادية في أراضي جنوب البحر المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الاتحاد الأوروبي بوضع خطط لتمكين الحركية وتوفير الفرص لتمكين الشباب من شمال أفريقيا والشرق الأوسط من الحصول على تدريب عملي من رجال الأعمال في أحد البلدان التابعة للاتحاد الأوروبي والبالغ عددها 28 بلدًا؛
- (4) إنشاء أنظمة أساسية ومبادرات لتسهيل التعاون العابر للحدود بين بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط. على سبيل المثال، يمكن استخدام النظام الأساسي للتعاون الجماعي الأوروبي لتطوير التعاون بين بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط.
- (5) وضع المزيد من آليات التمويل الاعتمادات الصغيرة (الانتماء الصغير) لدعم إنشاء أو تطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، بما في ذلك المجالات العالية، مثل التكنولوجيا الرقمية والاقتصاد الاجتماعي والسياحة والطاقة.
- وتدعو الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية الحكومات المركزية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى ما يلي:
- (6) تشريك السلطات المحلية بصورة أكبر في السياسات المتعلقة بالأعمال. وفي العديد من البلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تُمنح السلطات المحلية قدرًا ضئيلاً جداً من الاستقلال الذاتي في دعم ريادة الأعمال الشبابية ولذلك عواقب سلبية على المجال الاقتصادي والاجتماعي الإقليمي. كما يُطلب من الحكومات المركزية أن تدرك مزايا تحقيق قدر أكبر من اللامركزية، ولا سيما فيما يتعلق بالأموال الخاصة بتعزيز فرص العمل وتطوير مكاتب التوظيف؛
- (7) تطوير استراتيجيات متخصصة ذكية للمساعدة في إيجاد أوجه تآزر في المجالات الرئيسية للتنمية المحلية والإقليمية واستخدام التقنيات الجديدة وتشريك رواد الأعمال الشبابية في المبادرات المشتركة مع وزارات التنمية الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن للحكومات المركزية إدراج خطة تمويل في سياساتها التنموية الإقليمية لضمان تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاعات الاستراتيجية مثل تكنولوجيا المعلومات والأغذية الزراعية والطاقة؛
- (8) تبسيط التشريعات التجارية وتخفيف العبء الإداري والضريبي لمشاريع الأعمال الشبابية من أجل خلق المزيد من الشفافية للاستثمارات العامة والخاصة على حد سواء؛
- (9) يؤدي تنفيذ تشريعات إلى إنشاء وتطوير محاضن الأعمال التجارية وشبكات رعاة الأعمال وصناديق رأس المال الاستثماري، في كل من المدن الكبرى والمراكز الحضرية الأصغر حجمًا. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومة المركزية تسهيل القانون فيما يتعلق بالطرق البديلة للتمويل مثل التمويل المجتمعي.
- (10) الاستثمار بدرجة أكبر في الابتكار والبحث وتطوير ثقافة ريادة الأعمال وإدخالها إلى المناهج الدراسية على جميع المستويات والصفوف. وينبغي أن لا تقتصر الآثار الإيجابية على ما يتعلق بريادة الأعمال فحسب، ولكن أيضًا على ما يتعلق بتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين الشباب، مما يؤدي بدوره إلى منع التطرف²؛
- (11) تعزيز دور المرأة ومشاركتها في سوق العمل ودعم المبادرات الوطنية وكذلك المحلية والإقليمية المعنية بدعم وتطوير ريادة الأعمال النسائية.

² تقرير الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأورومتوسطية حول دور السلطات شبه الوطنية من منطقة البحر المتوسط في مواجهة التشدد والتطرف القائم على العنف بين الشباب (2017).

تدعو الجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأوروبية متبلي السلطات المحلية والإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى:

- (12) تشهير قصص النجاح في المناطق التي قدمت فيها البلديات أو المناطق الدعم الفعال لريادة الأعمال الشبابية، والتي يمكن تكرارها في مكان آخر. وفي هذا السياق، يمكن للجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأوروبية، كمشروع تجريبي، مكافأة رواد الأعمال الشباب على مشاريعهم منطلعة إلى تنمية إقليمية مستدامة، من خلال الابتكار. وعلى وجه الخصوص، يمكن للجمعية العامة الإقليمية والمحلية الأوروبية مكافأة المشاريع التي استفادت من ريادة التي توفرها الإدارات المحلية أو الإقليمية، ويمكن التركيز خاصة على المشاريع الإبداعية التي تخلق فرص عمل للشباب والنساء؛ مما يساهم في تحقيق العديد من مقاصد أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، بما يتماشى مع توصيات وسياسات منظمة الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي.
- (13) الاعتراف بالدور الذي يمكن أن تلعبه مجتمعات الشتات في أوروبا فيما يتعلق بتدريب رواد الأعمال الشباب، كما يمكن لها أن تلعب دوراً في تدريب رواد الأعمال الشباب في البلدان الأصلية وأن تُمثّل الفرص الخاصة بالتعاون الاقتصادي للشركات المحلية. وفي هذا السياق، يمكن الاستفادة من وسائل الإعلام الرقمية و مواقع التعليم الإلكتروني كآليات لمبادرات التدريس والتدريب.
- (14) تطوير مبادرات مشتركة مع غرف التجارة ومنظمات الأعمال لتقديم دعم خاص للشباب الذين يرغبون في مبادرة الأعمال.
- (15) إنشاء شبكات عابرة للحدود مع الهيئات المحلية الأخرى لتدريب موظفي الخدمة المدنية المستقبلين مسؤولية الاحتفاظ بالتواصل مع رواد الأعمال. وهناك حاجة إلى إدارة عامة محلية مدربة يمكن أن توفر دعماً فعالاً ومتميزاً وشفافاً للشركات المحلية؛
- (16) تعزيز مبادرات التواصل في المدارس المحلية لتشجيع ريادة الأعمال وتطوير مبادرات مشتركة مع الجامعات ومراكز التدريب لنشر ثقافة ريادة الأعمال، بما في ذلك داخل نطاق المجتمع المدني
- (17) جمع البيانات والإحصاءات باستمرار لصياغة إستراتيجيات نسائية ريادية. يجب الإهتمام خاصة بتفعيل و مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية و السياسية و الإجتماعية. و كما دعت له الجمعية العامة الإقليمية و المحلية الأوروبية في تقرير سابق، أن إندعام الدعم السياسي يهدد المرأة بالإقصاء الإقتصادي و الإجتماعي.
- (18) جمع البيانات والإحصاءات باستمرار حول ريادة الأعمال الشبابية ونشر تقارير دورية مفصلة، وذلك لتسهيل الأمر على المنظمات الدولية لتطوير المشاريع في هذه المنطقة.

قائمة المساهمين³:

- بلدية شامبون - فوغيرول (فرنسا)
- أمانة عمان الكبرى (الأردن)
- بلدية الزنتان (ليبيا)
- بلدية بيت ساحور (فلسطين)
- بلدية هاتاي (تركيا)
- أركو لاتينو
- شبكة المدن المتوسطية
- مفوضية بلدان البحر المتوسط CPMR

³ تم أيضاً إجراء مباحثات ثنائية مع المفوضية الأوروبية (المديرية العامة للعمل والشؤون الاجتماعية والإدماج الاجتماعي مديرية الأحياء العامة ومفاوضات التوسع) والمؤسسة الأوروبية للتدريب.